

القرار ١٨٨٦ (٢٠٠٩)

الذي اعتمده مجلس الأمن في جلسته ٦١٨٩، المعقودة في ١٥ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩

إن مجلس الأمن،

إذ يشير إلى قراراته السابقة وبيانات رئيسه بشأن الحالة في سيراليون، ولا سيما

القرار ١٨٢٩ (٢٠٠٨)،

وإذ يثني على ما قدمه مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون من

مساهمة في جهود بناء السلام، ومن أجل السلام والأمن والتنمية في هذا البلد،

وإذ يرحب بتقرير الأمين العام المؤرخ ١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩ (S/2009/438)

وبتوصيته بتمديد ولاية المكتب لفترة سنة حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠ قصد مواصلة تقديم

المساعدة في مجال بناء السلام إلى حكومة سيراليون،

وإذ يؤكد أهمية استمرار منظومة الأمم المتحدة والمجتمع الدولي في تقديم الدعم

المتكامل للسلام والأمن والتنمية في سيراليون على المدى الطويل، خاصة من خلال تعزيز

قدرات حكومة سيراليون،

وإذ يرحب ببرنامج التغيير الذي وضعته الحكومة بوصفه الوثيقة الاستراتيجية

الأساسية للبلد للفترة الممتدة حتى نهاية عام ٢٠١٢، ويدعو كافة الشركاء الدوليين إلى

مواصلة ما يقدمونه من مساعدة مع الأولويات المبينة في برنامج التغيير،

وإذ يثني على المكتب وعلى فريق الأمم المتحدة القطري لاستحداثهما نهجا جديدا

مبتكرا لبناء السلام في إطار وثيقة الرؤية المشتركة للأمم المتحدة، ويرحب بإدماج الولاية

السياسية للمكتب مع الولايات الإنمائية والإنسانية لفريق الأمم المتحدة القطري، ويشجع

جميع كيانات الأمم المتحدة في سيراليون على الاستمرار في تنفيذ استراتيجية الرؤية المشتركة،



وإذ يرحب بالبيان المشترك الصادر عن الأحزاب السياسية في ٢ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ وبإسهامه في الوقف الفوري للعنف السياسي في سيراليون، ويدعو كافة الأحزاب السياسية والجهات الفاعلة الأخرى المعنية إلى أن تتقيد بأحكام البيان المشترك وتكفل تنفيذه،

وإذ يؤكد من جديد تقديره لأعمال لجنة بناء السلام، ويرحب بنتائج دورتها الاستثنائية الرفيعة المستوى بشأن سيراليون المعقودة في ١٠ حزيران/يونيه ٢٠٠٩، والتي وضعت خريطة طريق لاستمرار تعاون اللجنة مع سيراليون بما يتماشى مع برنامج الحكومة للتغيير،

وإذ يؤكد من جديد تقديره لأعمال المحكمة الخاصة لسيراليون، ويشدد على أهمية محاكمة الرئيس الليبري السابق تشارلز تاييلور أمام هذه المحكمة، وكذا أهمية التوعية الفعلية بالمحكمة على الصعيد المحلي، ويرحب بما أحرز من تقدم في المحاكمات الأخرى، ويؤكد من جديد تطلعه إلى أن تنهي المحكمة أعمالها في أقرب وقت ممكن، ويدعو الدول الأعضاء إلى المساهمة في المحكمة،

وإذ يرحب بالدور الذي تضطلع به الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، ويشجع الدول الأعضاء في اتحاد نهر مانو والمنظمات الإقليمية الأخرى على مواصلة تعزيز السلام والأمن الإقليميين،

١ - يقرر أن يمدد ولاية مكتب الأمم المتحدة المتكامل لبناء السلام في سيراليون، على النحو الوارد في القرار ١٨٢٩ (٢٠٠٨)، حتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٠؛

٢ - يشدد على أهمية أن يحقق المكتب، بالاشتراك مع فريق الأمم المتحدة القطري، أهداف الرؤية المشتركة، كل في إطار ولايته، مع التركيز بوجه خاص، على تقديم الدعم لحكومة سيراليون في جهودها المتعلقة بالإصلاح الدستوري وبناء قدرة الشرطة ومكافحة الفساد والاتجار غير المشروع بالمخدرات والجريمة المنظمة، فضلا عن معالجة البطالة في صفوف الشباب ودعم الأعمال التحضيرية لانتخابات عام ٢٠١٢، وتقديم المساعدة لأعمال لجنة بناء السلام وصندوق بناء السلام؛

٣ - يشجع الممثل التنفيذي للأمين العام على مواصلة ما يقوم به من أعمال لغرض تعزيز تكامل وفعالية الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة في الميدان دعما لتنفيذ الرؤية المشتركة في سيراليون وأولويات الإنعاش والتنمية بالنسبة لسيراليون حكومة وشعبا؛

٤ - يدعو الأمين العام إلى أن يضع مجموعة من النقاط المرجعية لعملية تحول المكتب إلى فريق قطري للأمم المتحدة، مع مراعاة النقاط المرجعية التي سبق أن وافقت عليها

الحكومة والأمم المتحدة في الرؤية المشتركة لسيراليون، والتحديات الخاصة التي تنطوي عليها عملية التحضير لانتخابات عام ٢٠١٢، وأن يُخضع تلك النقاط المرجعية للاستعراض الفعلي، وأن يقدم إلى مجلس الأمن تقارير منتظمة عن التقدم المحرز؛

٥ - يؤكد على أن حكومة سيراليون تتحمل المسؤولية الأساسية عن بناء السلام والأمن والتنمية الطويلة الأجل في البلد، ويشجع حكومة سيراليون على أن تواصل تنفيذ برنامج التغيير، ولجنة بناء السلام على أن تتابع التطورات بهمة وتحشد الدعم الدولي حسب الحاجة، والجهات الدولية المانحة القائمة وتلك التي يحتمل أن تستجد، على تقديم الدعم للحكومة؛

٦ - يدعو حكومة سيراليون والمكتب وسائر أصحاب المصلحة الآخرين في البلد إلى زيادة جهودهم الرامية إلى تعزيز الحكم الرشيد، بسبل منها مواصلة اتخاذ تدابير لمكافحة الفساد وتحسين المساءلة وتعزيز تنمية القطاع الخاص من أجل خلق الثروة وفرص العمل، وتكثيف جهود مكافحة الاتجار بالمخدرات وتعزيز السلطة القضائية والنهوض بحقوق الإنسان، بوسائل منها تنفيذ توصيات لجنة تفصي الحقائق والمصالحة ومواصلة تقديم الدعم للجنة الوطنية لحقوق الإنسان؛

٧ - يشدد على الدور المهم للمرأة في منع نشوب النزاعات وتسويتها وفي بناء السلام، على نحو ما سلم به القراران ١٣٢٥ (٢٠٠٠) و ١٨٢٠ (٢٠٠٨)، ويؤكد على ضرورة مراعاة منظور جنساني عند تنفيذ جميع جوانب ولاية المكتب، ويشجع المكتب على العمل مع حكومة سيراليون في هذا المجال؛

٨ - يطلب إلى الأمين العام أن يُطلع المجلس بانتظام، كل ستة أشهر، على التقدم المحرز في تنفيذ ولاية المكتب وتنفيذ هذا القرار؛

٩ - يقرر أن يبقى هذه المسألة قيد نظره الفعلي.